إدانات دولية واسعة لانتهاكات السيسي بحق الصحفيين

الخميس 28 نوفمبر 2019 12:11 م

دعا وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو سلطات الانقلاب في مصر إلى احترام حرية الصحافة وحقوق الإنسان

وخلال مؤتمر صحفي طالب بومبيو حكومة السيسي باحترام الحريات العامة، مؤكدًا أن التضييق على وسائل الإعلام واعتقال الصحفيين يمنع وجود مجتمع مدني قوي

تأتي تلك التصريحات بعد أيام من اقتحام أمن الانقلاب مقر موقع "مدى مصر" الإخباري واحتجاز فريق الصحفيين العاملين به لمدة تجاوزت 3 ساعات وذلك عقب نشر تقرير عن إبعاد السيسي نجله محمود إلى روسيا

بدورها طالبت صحيفة واشنطن بوست الكونجرس الأمريكي بمعاقبة سلطات الانقلاب في مصر والدفاع عن حرية الصحافة

واتهمت الصحيفة في افتتاحيتها السيسي بقصف الأقلام وتكميم الصحفيين ومعاداة حرية الرأي والتعبير وذلك عقب اقتحام مقر شبكة "مدى مصر" الإخبارية واعتقال الصحفيين

واستنكرت الصحيفة صمت الرئيس الأمريكي دونالد ترمب حيال الانتهاكات المتواصلة بحق فئات الشعب المصري كافة، لا سيما الصحفيون والسياسيون والعلماء، مطالبة بالتصدي لجرائم حكومة السيسي

بدورها أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرًا قالت فيه إن سلطات الانقلاب أقامت نظاما موازيا للعدالة لقمع المعارضين

وأضاف التقرير أن السيسي قام بإنشاء 4 أجهزة أمنية وقضائية تتولى احتجاز الآلاف من الأشخاص لسنوات بناءً على تهم مبهمة تتعلق بالإرهاب

وأشار التقرير إلى أن الأدوات الرئيسية للقمع هي نيابة أمن الدولة العليا وجهاز الأمن القومي وقوات الشرطة الخاصة ومحاكم مكافحة الإرهاب

واتهمت منظمة العفو الدولية نيابة أمن الدولة بالتغطية على جرائم الإخفاء القسري والتعذيب وتعطيل ضمانات المحاكمة العادلة

كانت قوات أمن الانقلاب بمحافظة الجيزة قد اعتقلت 3 صحفيين من أحد المقاهي بحي الدقي واقتادتهم إلى جهة غير معلومة، وأفاد شهود عيان أن الأمن داهم المقهى واختطف كلا من محمد صلاح وحسام الصياد وسلافة مجدي وصادر هواتفهم المحمولة والكاميرات الخاصة

وجاء اعتقال الصحفيين الثلاثة عقب إطلاقهم حملة إلكترونية تطالب بإخلاء سبيل الصحفية والناشطة إسراء عبدالفتاح

وقال علاء عبدالمنصف، مدير منظمة السلام الدولية لحماية حقوق الإنسان: إن إشارة العفو الدولية لنيابة أمن الدولة جزء مهم لتفسير البنية القانونية والتشريعية والقضائية التي تقوم عليها الانتهاكات في مصر

وأضاف عبدالمنصف أن هذه النيابة أو المحكمة المنبثقة من محكمة أمن الدولة هي جهات استثنائية مخالفة للدستور الذي ينص على قواعد محددة لفرض مثل تلك الأجهزة كما انها توسعت من الناحية التشريعية في الاختصاصات التي تقع في نطاق وضمن اختصاصات نيابة أمن الدولة العليا ومحكمة أمن الدولة العليا

وأوضح أنه من الناحية التطبيقية أصبحت هناك توسعات فيما يتعلق بالحبس الاحتياطي والتعنت في النيابة والإجراءات والإحالة إلى المحاكمة دون سند قانوني سليم، وأصبحت هذه الحالة الاستثنائية هي السائدة في مصر بالمخالفة للدستور والمواثيق الدولية الموقعة عليها مصر

وأشار عبدالمنصف إلى أن السيسي زعم حين شكل هذه الأجهزة أنها لإنجاز العدالة، مؤكدا أن ما يتم ليس له علاقة بمفهوم تسريع إجراءات التقاضي، مؤكدًا أن الاستثناء في المحاكمات لا يجوز، وخصوصا أننا أمام أحكام بالإعدام وهذه تحتاج إلى محاكمات عادلة تلتزم بأحكام الدستور والقانون